العدد (2078) السنة الثامنة - الأربعاء (23) آذار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

إلى وزارة الكهرباء

إحسان شمران الياسري

اختارت لنا وزارة الكهرباء مفاجأة مدهشة إذ أرسلت لنا قائمة كهرباء تذكرنا بالمسرحية الجميلة للفنان عادل إمام (شاهد ما شاف ولا أمبير!). فالاخ قارئ المقاييس سلمنا قائمة كهرباء لشهرين مبلغها (٢٨٩٠٠٠) دينار.. يعني بحدود (٣٠٠) ألف دينار. لم أناقش الحسابات الفنية للمقياس ووحدات الاستهلاك، فانا احترم الاختصاص وأحترم الوزارة ومُنتَجها العزيز جدا. وسوف افترض ان الأمر صحيح والاستهلاك العالي هو الذي جلب علي هذا المقدار من التكاليف.. ولكني سأحسب الأمر على النحو الآتي لأصل الى النتيجة المأساوية التي سنواجهها لو قدر الله تعالى وجائتنا الكهرباء (٢٤) ساعة.

فبالنسبة لوحدات الاستهلاك التي جاءت بقائمة الكهرباء كانت بحدود (٥٦٠٠) ولا اعرف تسمية الوحدة ولكنها حاصل طرح القراءة الأخيرة من القراءة السابقة.. وهي لشهرين. وكانت القائمة السابقة بحدود (١٨٠٠٠) دينار.

بافتراض اننا حصلنا على معدل (٦) ساعات يوميا للفترة موضوع القياس، وهو مبالغ به، وفيه رفع لمعنوية وزارة الكهرباء لا تحلم به، فهذا يعني ان الكلفة ستكون أربعة اضعاف المبلغ، يعني (١٢٠٠٠٠٠) دينار لو جاءت الكهرباء بمعدل (٢٤) ساعة. وإذ إن الحساب تصاعدي على وحدات الاستهلاك، فالأمر لن يقف عند حد (١٢٠٠٠٠٠) دينار، بل قد يتعدى مليوني دينار.

الأجهزة في بيتنا، وأرجو عدم الحسد، لا تتعدى ما يلي.. ثلاجة، مجمدة، تلفازين، (ماطور ماي)، سخان (لا يعمل في الغالب لان الكهرباء دائما تأتي بخط واحد.. يعني فيز واحد)، عدد من شمعات الإضاءة.. وهذه الأجهزة تملكها كل عائلة تقريبا.

وبالعودة الى مسرحية عادل إمام حول (العُدة)، اعتقد ان القضية، إن لم يكن بها خطأ في القراءة، ستكون بداية خاطئة لوزارة لم يتعد دورها في حياتنا، دور (السُموم) في صيفياتنا اللاهثة.. وأرجو مخلصا ان تعيد وزارة الكهرباء حساباتها في تسعير وحدة الكهرباء، فمعدل الدخل الشهري لمعظم موظفي الدولة العراقية قد تستهلك نصفه قائمة الكهرباء..

وحتى لو كانت وزارة الكهرباء تبتغي تغيير أنماط الاستهلاك لدينا فتوقفنا عند حدود معينة، فأن الحل ليس بهذا الشكل، لأن هذا المدخل يعني منعنا من استخدام حتى المراوح الكهربائية، وسّيدعي أصحاب نظرية المؤامرة ان الوزارة (أنفة الذكر) متواطئة مع أصحاب مصانع انتاج (المهافيف).

وقد يكون للحديث صلة (بعد ظهور نتائج الاعتراض!!)

ihsanshamran@yahoo.com

ما يحدث في الجوار الخليجي

الهويات العميقة وصناعة الحروب المفتوحة

علي حسن الفواز

(٣-٣)

الدولة التقليدية..الأوهام غير التقليدية

لا يمكن النظر الى صراعات الدولة التقليدية مع الآخرين، إلا من خلال دعمها وحمايتها، وأحيانا تجييش الجيوش لفرض هذه الحماية، لان هذه الدولة تعني أشياء كثيرة غير تقليدية، وهو ما حدث في التعاطي مع العديد من الأزمات، خاصة مع الأحداث التي رافقت الحرب العراقية الإيرانية والتي لعبت فيها الدول الغربية وأمريكا دورا بارزا في نتائج هذه الحرب، وفي حماية الدول الخليجية ومعابر إنتاج النفط من أي ضرر يحدث بسبب هذه الحرب، فضلا عن الدور الأمريكي الكبير في إخراج النظام العراقي السابق من الكويت بالقوة المسلحة، وفرض واقع عسكري على المنطقة بمواجهة أية تهديدات محتملة، أي ان الدول الغربية حولت هذه الدول الى مناطق للاستثمار السريع(الإمارات العربية)والى ترسانات عسكرية ضخمة في السعودية وقطر والبحرين، وهذه الهيمنة العسكرية الواسعة لم تسع الى مسّ النظام السياسي والهوياتي في دول تعيش -رغم مظاهر البذخ فيها- خارج قيم الحداثة بمعناها الثقافي والحقوقي، خاصة ما يتعلق بآليات الحكم والسلطة والحريات والقوانين المدنية.

رعب الانظمة الحاكمة في هذه الدول ارتبط أيضا برعب الهويات الحاكمة، إذ أن هذه الهويات تحولت الى مصدر قمعي للكثير من الهويات المقتولة كمايسميها امين معلوف، والتي أسهمت طوال عقود الى فرض ودعم الكثير من الاتجاهات والصراعات التي تتبنى مرجعيات هذه الهويات، والدفاع عنها، وتخصيص الاموال الطائلة لتعزيز مصادر ارهاب الدول الاخرى وتشجيع الجماعات الارهابية للقيام بالمزيد من العنف ضد الهويات الاخرى وليس ضد الدول! كما حدث وما يزال يحدث في العراق وباكستان ولبنان والبحرين وغيرها. وأحسب ان السياسات الباردة من قبل الغرب وامريكا ازاء حروب هذه الهويات التي تحولت الى ايديولوجيات، والى معسكرات، فضلا عن ان الطبيعة العنفية الطاردة لهذه الهويات هي المسؤولة عن صناعة ما بات يعرف اليوم بـ(الإرهاب العالمي)الذي يقض مضاجع دول العلم جميعا.

أن استقراء ما يحدث في المشهد العالمي اليوم من صراعات يؤشر موت ظاهرة النظام القديم، وظاهرة موت ما يسمى بـ(الثورة العربية)وظاهرة موت(الطبقة الناجية)التي كانت تراهن عليها قوى معينة لمواجهة تداعيات الصراع الدولي، ولكن هذا الاستقراء بكل محمولاته الرمزية ظل محكوما أيضاً بالعديد من العوامل الدولية الضاغطة والتي تسعى الى فرضية التعامل مع مشهد جديد، ورغم وجود القوة الداخلية للشباب والجماعات التي تبنت مشاريع التغيير والاصلاح وعبر استثمار الإعلام والمعلوماتية ووسائل الاتصال الاجتماعي، إلا وجود العامل الدولي ظل فاعلا ومؤثرا في الخفاء والعلن، فالكثير من الانظمة الآيلة للسقوط مثل نظام القذافي ونظام علي عبد الله صالح مازلت بعيدة عن فرضية الضغط الغربي الأمريكي الفاعلة، والمواقف إزاءها مترددة وخجولة، وأحسبها خاضعة لحسابات المصالح أولا، ولحسابات عدم معرفة طبيعة وهويات القوى الجديدة في هذه الدول، والتي ستمنحها فرصا للبقاء مع تحديدات سياسية وعقوبات لا ترقى للتأثير على اسقاطها سياسيا وعسكريا، وهذه الدول ستتحول الى دول عنف داخلي وخارجي، والى حواضن لهويات قمعية، لانها تدافع عن وجودها وعن هويتها، ومصالحها في الثروات الهائلة من النفط والذي سيعود الى مصادر استهلاكه الرئيسة السابقة، لان هذه الانظمة لا تشرب نفوطها، وانها ستبيعه حتى لو كان المشتري من الشياطين.

ان سؤال الهوية في هذا السياق سيكون سؤالا في التعاطي مع تاريخ طويل من الازمات والصراعات، خاصة ذلك الصراع الذي ارتبط بانبثاق دول جديدة، دول تعيش لحظات حريتها، ولحظات تشكلها التاريخي، وهو الذي يضعها الآن أمام السؤال الجديد(من نحن) وهل يمكن ان نكون جزءا من سسيولوجيا الصراعات والحروب والمصالح القديمة، بمافيها المصالح والصراعات المفصلية. أظن ان هذا السؤال سيكون هو المقدمة التي يمكن ان تضع الدولة الجديدة امام معيار انتاج ظاهرتها التي ستدفع باتجاه صناعة النموذج، والتأثير الحيوي على تفكيك المركز القديم، هذا المركز الذي ظل متورطا في تماهيه مع بيئة عربية حاضنة لسرائر مرعبة من الصراعات والموت، والذي يعني التبشير علنا، وتحت ايقاع هذه الثورات والاحتجاجات العاصفة تفجيرا لكل مكنونات اللاوعي الجمعي الطائفي الذي وضع هويته القاتلة بصفتها الهوية التاريخية للدولة السياسية المبادة والتي مازالت للأسف سيوف فرسانها العتاة تقطر دما من اصحاب الهويات المقتولة.

ان هذا السؤال الذي سبق وان طرحه صموئيل هنتغتون عام ٢٠٠٤ في كتابه من نحن؟ يقتضي بالضرورة الإجابة بسؤال نقيض! من هم؟ ويمكن ترحيل هذا السؤال الى عقد التاريخ العربي وأزمات صراعاته المرعبة والمرعوبة، فـ(النحن) الطائفية، والـ(النحن) المهيمنة، تفترض تماثلا بـ(الهم)الذي يضع العقل السياسي والعقل الديني امام رغبة في تفكيك هذا التساؤل المضاد، إذ ان السؤال لم يعد سؤالا في التاريخ والثقافة والفقه، بل اصبح سؤالا في الشارع، سؤالا ما يزال يكلف الجميع الكثير من الدم، والكثير من الموت، والكثير من الجهل والقهر.

معطى هذا السؤال يمكن ان يضعنا امام الحاجة الى مقاربة فكرة الدولة، وليس الى الجماعة، او حتى الهوية بمعناها المجرد، لان الدولة تعني المؤسسات والقوانين، وتعني المواطنة، وتعني التشارك، وتعني ايضا التوافر على العوامل المساعدة على طرد النموذج القهري للهوية القاتلة، الهوية العميقة التي مازال البعض يتحضن بها وكأنها الحصن المنيع.

ولكن ما يجعل هذا السؤال غائما وبعيدا هو غياب السؤال الآخر(من هم) والذي يحتاج الى توصيف شرعي وقانوني وسياسي واخلاقي، واجد ان العالم المعاصر بكل مؤسساته ومرجعياته القانونية والدينية، وحتى المؤسسة الأممية خاصة منظمة اليونسكو أمام الحاجة الى مراجعة هذه الازمة التاريخية أزمة الـ(نحن والهم) وامام تبني حملة عالمية لمواجهة الثقافات المتطرفة التي تحولت الى أوبئة ثقافية تفتك سنويا بالآلاف من الناس، والى حروب إبادة تهدد الجنس البشري وحداثاته الإنسانية. هذا التوصيف للثقافات المتطرفة ينطلق من أنها تحولت الى مصادر للقهر الاجتماعي والعنصري والثقافي، وانها تؤثر على سياسيات الدول وتنمياتها وتربية أجيالها الجديدة، لكي نكون أمام اجتهادات واضحة، وجدل واضح بعيدا عن المهاترات التي تروج لها بعض القنوات الفضائية البائسة، وبعض أصحاب الفتاوى الذين ينتمون الى سلالة فرسان الموت القدامى.

العلمانية

سعياً لوعي ينفتح على مديات تنويرية هي من مستلزمات البناء الديمقراطي الجديد، وتحصيلاً لفائدة الاطلاع على تجارب العالم في الارتقاء بالانسان وحقوقه، تعيد آراء وأفكار نشر كتاب العلمانية، على حلقات، للكاتب غي هارشير وبترجمة رشا الصباغ.

(الجزء الخامس عشر)

غي هارشير
ترجمة: رشا الصباغ

تبزغ الحوافز والالتزامات القويّة.

لقد استندت الحجّة الرئيسيّة لليبراليّين (ورولز هو فيلسوف الليبراليّة السياسيّة بامتياز) دوماً إلى التأكيد على وجوب الحذر من الطوائف، وبخاصّة الدينيّة منها (ولكنّ الأديان العلمانيّة الخاصة بالشيوعيّة أو بالأمّة ليست أقلّ إثارة للمشاكل)، لأنّها حاولت دائماً أن (تسحب)، إن صحّ القول، الولاءَ الواجبَ نحو دولة الحقّ باتّجاه التزامات أكثر حرارة وأقلّ (ليبراليّة) وتسامحاً بما لا يقاس.

وقد كتب بنجامين باربر حول هذا الموضوع كتاباً مهماً بيّن فيه أنّه يجري، في قلب العالم المعاصر، تعزيزٌ مرتبطٌ بالعولمة للطوائف المتشدّدة التي ستعمل حتماً على إضعاف الدول، وهي الأمكنة الوحيدة، حتى الوقت الحاضر، لإقامة نظام ديموقراطيّ وإرساء احترام شامل وذي طابع رسميّ لحقوق الإنسان ولترسيخ العلمانيّة، بمعناها الواسع على الأقل. ثمّة، بالطبع، فرط اعتداد أوغرور بالقوة hubris يقود الدولة، ولقد قادها بالأمس، إلى ممارسة أبشع أشكال التطرّف الديكتاتوريّة، بل الشموليّة؛ ولكن يبقى السلاح الوحيد، برأي باربر، الممكن إشهاره في وجه الدولة الشموليّة والطوائف المتشدّدة هو دولة الحقوق الديموقراطيّة.

ندرك إذن، بعد اطلاعنا على النزعات العالميّة التي ستصوغ دون أدنى شكّ بداية القرن الحادي والعشرين، إلى أيّ حدّ كانت نظريّة العدالة تعكس هاجس الليبراليّة السياسيّة: وذلك في ارتيابها بالطوائف وبرغبة تلك الطوائف الدفينة في (إعادة) استعمار حيّز عامّ كانت قد فقدته في سياق عملية علمنة ودنيوة الدول والمجتمعات. وعلى هذا فالعلمانيّة بحاجة إلى وجود (تصوّرات إجماليّة للخير) يعتنقها الأفراد (بل وخصوصا الطوائف التي تشكّل دولاً مصغّرة كذلك)، وعليها في الوقت نفسه البقاء على حذر منها. إذ لا غنى لها عن وسائلها المحفّزة، ولكنّ قوة الروابط التي تخلقها قد (تُفرغ) الولاء الواجب تجاه الدولة من جميع المواطنين.

ولا يتعلق الأمر بعلاقة (عموديّة) بين الأفراد وتجسيد مبادئ العدالة من وجهة النظر المثاليّة فحسب، بل قد يتعلّق الأمر خصوصاً بعلاقة (أفقيّة) بين مواطنين. إذ يُفترض بهؤلاء الأخيرين اعتبار بعضهم البعض- وهذا تعريف المواطنة نفسه- أحراراً ومتساوين، في ما يتعلّق على الأقلّ بقدرتهم على تحديد قواعد الحياة المشتركة، باختصار تحديد نظام الدولة polis. والحال أنّه إذا ذهب ولاؤهم الأساسيّ لجماعات خاصّة ذات التزامات أكثر (تحفيزاً) لأنها أكثر قرباً، وأكثر مباشرةً وأكثر قابليةً للإحساس والإدراك المباشرين، فلن يتمكنوا إلا بشقّ النفس من الإقرار بما يتعدّى هذه الارتباطات بأنهم أحرار ومتساوون وقادرون على بناء عالم غير محدد بولاءات خاصّة ستفرض بالضرورة عن طريق القوّة على أولئك الذين لا يشتركون فيها.

لقد تكلّمت في ما سلف عن (صدمة العلمنة): يعني هذا التعبير الطلبَ من الأفراد، عندما يتوجّب عليهم الاختيارُ بين التزاماتهم الطائفيّة والعدالة المواطنيّة للشعب laos أن يعملوا على تغليب الخيار الثاني حتماً. ولكن، عندما تكون الطوائف، كما هي حال المشكلة التي تشغلنا، مرتكزةً على اعتقاد دينيّ قويّ، فإنّ خضوع شريعة الله لقانونٍ البشر يبدو، على الأقلّ للوهلة الأولى، محالاً وصادماً. مع ذلك، فالذي اكتشفه رولز بعد كتابه نظريّة في العدالة والانتقادات المبرّرة جزئيّاً التي تعرّض لها، أنّ العدالة بحاجة إلى تصوّرات للخير كي (تستعير) منها مصادر الولاء الخاصّة بها. ليس من الوارد بالتأكيد وجود دوام علاقة (طوباويّة) بين الولاء الواجب تجاه الجماعات المحدودة وذاك الواجب تجاه الجماعة العلمانيّة، التي تتّسع افتراضيّاً على غرار حقوق الإنسان، لتشمل الإنسانيّة جمعاء. غير أنّ رولز يدرك، في المرحلة الثانية من بحثه، أنّه لا يكفي (اقتطاع) نظريّة العدالة من تصوّرات الخير لتوطيد مجتمع (علمانيّ). إنّ الولاء الإجرائي واه للغاية، وهو يقرّ بهذا. ولكنّ الولاءات الطوائفيّة تنزع إلى الاستقلال الذاتيّ، بالإضافة إلى أنها محصورة غالباً بفئة معينة. فالألهة تغار. يقترح رولز إذن مفهوم (الإجماع عن طريق التقاطع) للتخلّص ممّا يؤول به الأمر إلى ما يشبه المأزق. إنّ مبادئ العدالة تحدّد دوماً بمعزل عن تصوّرات الخير، وإلاّ لسادت التبعيّة والخضوع لإرادة الغير.

وعندما يحدث هذا، فالأفراد مدعوون، إن جاز التعبير، إلى (الرجوع) إلى ارتباطاتهم الخاصّة، بُغية العثور فيها على الوسائل المحفّزة التي ستضفي - إذا كان كلّ شيء على ما يرام- على التزامهم تجاه العدالة وعلى ولائهم المواطني محتوىً (قويّاً). ومن المفترض أن يجد كلّ شخص وسط طائفته دوافعَ تتيح له الانضمام إلى مبادئ العدالة. هناك إذن إجماع بين الأفراد- ما داموا يعتنقون المبادئ (العلمانيّة) نفسها-، ولكن أسباب هذا الإجماع ستكون بالضرورة متنوّعة في مجتمع تعدّدي. سوف يكون ثمّة (تقاطعٌ) للالتزامات التي سوف تلتقي في تبنّي مبادئ العدالة اعتباراً من أوضاع محفزة مختلفة. تعود نظريّة الـ overlapping consensus هذه، في حقيقة الأمر، إلى الطلب من المواطنين العثور في تقاليدهم على وسائل ليبراليّة سيتمكنون انطلاقاً منها من الانضمام (بقوّة) إلى القيم العلمانيّة.

سبق أن أشرت إلى هذا بشكل سريع في ما تَقدَّم: إنّ الملحد مدعوٌّ إلى تأويل خير ما في تراث الفكر الحرّ والإنسانويّة من دون الله، استناداً، على سبيل المثال، إلى التسامح المتشكّك لمونتاني Montaigne، أو إلى مرجع آخر مناسب؛ والمسيحيّ مدعوّ إلى الرجوع إلى شموليّة الرسالة الإلهيّة، إلى البرّ والإحسان، وإلى (أعط ما لقيصر لقيصر...). وبوسعنا أن نفكّر بالطريقة نفسها بالنسبة لليهودي والمسلم والبوذيّ... تحمل مثل هذه النظرية في رأيي الكثير من الثراء والكثير من الإشكال في آن، ذلك أنّه يمكننا ملاحظة أنّها لا تنظر قَبْليّاً إلى العلمانيّة كمفهوم (غربيّ)، أو مستند حتماً، وهذا أنكى، إلى التقليد المسيحيّ.

إنّ الرهان (الرولزي)- الذي أفسره من خلال منظور لم يكن ربّما ليقرّ بأنه له- يقوم على الرغبة في إنتاج هذا التقاطع مع الاعتراف بالخطر المزدوج الكامن في الخضوع للطوائف (وبالتالي في إعادة استعمار المجال العامّ) وفي علاقة مع العدالة لن تكون سوى علاقة نظريّة لأنّها (واهية) للغاية وإجرائيّة.

إن رهان تحرير التقاليد الدينيّة هو في لبّ السجال المعاصر بين ما يدعوه صامويل هنتنغتون (الحضارات): فإمّا أن تتواجه في معارك مميتة يذيقنا الإرهاب الإسلامي اليوم عيّنة شديدة المرارة منها، أو ستكون قادرة على تخطّي (الحوار) التقليديّ الذي يشيد به عدد من المؤسّسات العالميّة (الحسنة النوايا) والمعنيّة إلى حدّ ما، للوصول إلى بحث مسألة تحرير التقاليد. هل الإجماع عن طريق التقاطع أمرٌ ممكن؟ إنه يرشد في جميع الأحوال إلى واحد من الطرق الوحيدة السالكة والواعدة (وإن كان طريقاً محفوفاً بالمخاطر) نحو علمانيّة في مستوى رهانات العصر. فالعلمانيّة لن تجتنب السير الشاقّ بين رمضاء التزامات عصبية ضيّقة ونار عدالة مواطنيّة مجرّدة.

الديمقراطية أم الفوضى بديلا للدكتاتورية ؟

يعتقد البعض ان تحقيق الديمقراطية متوقف على سقوط النظام الدكتاتوري الحاكم، وبمجرد إسقاط الصنم ستتحقق الأحلام التي يتطلع إليها الشعب المتعطش للحرية والديمقراطية عبر عقود من العبودية والاستبداد .

إلا إن الحقيقة غير ذلك، فالمرحلة الانتقالية هي الأصعب في حياة الشعوب وما حصل في العراق خير دليل على ذلك، أما المشهد العربي فبعد ان شهدنا تساقط رموز الدكتاتورية في تونس ومصر وبينما ننتظر تساقط الآخرين تأتي ظاهرة استقالة رؤساء الحكومات المؤقتة التي تشكلت بعد سقوط الأنظمة .

محمد صادق جراد

فبعد استقالة الغنوشي بالأمس القريب تحت ضغوطات جماهيرية وربما جهات أخرى لا يجرؤ أحد على تسميتها تأتي استقالة أحمد شفيق التي قبلها المجلس العسكري ليعين بدله السيد عصام شرف باعتباره أكثر قبولاً في الشارع المصري الذي رفض البعض من الشخصيات التي يعدها الشعب من بقايا نظام مبارك وخاصة وزراء العدل والداخلية والخارجية .

وربما نتفق جميعاً على نجاح الثورات الشعبية في إسقاط الأنظمة في مصر وتونس إلا ان إسقاط النظام ليس سوى الخطوة الأولى، وعلينا ان نتساءل هنا ماذا بعد إسقاط النظام ؟

بالتأكيد إن الأنظمة الشمولية حينما تسقط فإن البديل لن يكون الديمقراطية لأن تلك الأنظمة ستخلف موروثاً يحتاج الى مرحلة انتقالية تعمل القوى الثورية خلالها على بناء دعائم نظام ديمقراطي ناشئ قليل الخبرة يحتاج إلى تعاون جميع أبناء الوطن، في الوقت الذي تعيش هذه الدول صراعات بين أبنائها بدأت فور سقوط الأنظمة تحت مسميات جديدة خلقت عدواً جديداً اسمه أعوان وأزلام النظام المباد والذين يشكلون كتلة لا يستهان بها من مكونات الشعب .

وما يؤيد هذا الكلام رفض الشباب المصري تولّي أي شخصية مقربة من النظام السابق في الحكومة الانتقالية ومقترح تشكيل مجلس تأسيسي في تونس عقب استقالة الغنوشي، ومع تشكيل هذا المجلس ستبدأ مطالبات بمحاسبة أعضاء الحزب الدستوري الحاكم ومصادرة أموالهم وربما محاكمتهم، علما بان قوام أعضاء هذا الحزب في تونس يشكل ٢ مليون مواطن من أصل ١٠ ملايين نسمة أي ما يعادل ٢٠ ٪ من عدد السكان، وبالتأكيد سيتم فصلهم من وظائفهم وهكذا ستضمن الديمقراطية في تونس كتلة كبيرة معادية للعملية السياسية الجديدة، وهذا يذكرنا بما حدث في العراق بعد سقوط الدكتاتور عندما تم تأسيس هيئة اجتثاث البعث التي نادت بنفس ما ينادي به اليوم المجلس التأسيسي التونسي إلا أن العراق دفع ثمن ذلك غالياً لأنه ساهم في خلق عدو للتجربة الديمقراطية اضطر أخيراً للتنازل وإعطائه فرصة جديدة وتغيير هيئة اجتثاث البعث بهيئة المساءلة والعدالة التي لا تحاسب الشخص لأنه ينتمي للحزب الحاكم إنما لارتكابه جرائم فقط .

إذن الوضع الراهن يحتاج إلى الكثير من الحكمة والتوافق الوطني لتجاوز مرحلة الفوضى التي تعيشها البلدان لكي تتمكن من معالجة الموروث الثقيل والذي أبرز ما فيه هو الدستور الذي وضعه النظام السابق بما يتوافق مع تطلعاته للبقاء في السلطة والذي يحتاج الى تعديلات كبيرة ربما تصل الى درجة كتابة دستور جديد يتم التوافق عليه من قبل مكونات الشعب، وهذه عقدة ليست بالبسيطة فمن الذي يضمن توافق الجميع على فقرات دستور لبلدان فيها نسيج متنوع من الاديان والقوميات والمذاهب .

هذا من جانب ومن جانب آخر فالديمقراطية مازالت حديثة العهد في المنطقة العربية، وأن أي انتخابات قريبة ستشهدها الدول التي أسقطت أصنامها ستجعل الجميع يدرك ان هناك تدخلات وأجندات لأطراف عديدة وحسب التوجهات التي تبني عليها الأحزاب منظومتها الفكرية والسياسية، وربما ستكون مصر الأكثر إغراءً للتدخلات نظراً لموقعها ودورها المؤثر على عملية السلام في الشرق الأوسط وكونها احد الزعامات الدينية المتمثلة بالأزهر إضافة الى سيطرتها على أهم ممر مائي يربط آسيا بأوروبا وكونها سوقاً كبيراً يتكون من ٨٠ مليون مستهلك للاستثمارات الأجنبية والخليجية .

ربما يرى البعض مبالغة في ما أقول إلاّ أنّ ما حدث في انتخابات لبنان والعراق من تدخلات وأجندات خارجية تقودها دول ومخابرات خارجية خير دليل على هوس التدخل ومحاولة إيصال الأشخاص والأحزاب التي تتوافق مع البعض الى السلطة التي ستحاول الأحزاب تقاسمها تحت ذريعة حكومة الوحدة الوطنية التي أثبتت ضعفها في ظل وجود الجميع في الحكومة وغياب المعارضة كقيمة سياسية لمراقبة عمل الحكومات .

خلاصة القول، إن الديمقراطية ليست مفردة تتحقق بمجرد سقوط الصنم وخاصة في البلدان التي عانت الدكتاتورية جيلاً بعد جيل إنما هي ممارسات ومفاهيم تحتاج الى الوقت الكافي والجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومات المؤقتة في المرحلة الانتقالية لتؤسس لديمقراطية حقيقية تحتاج الى توافق وطني ووعي جماهيري كبير بعيداً عن الصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية .

V - الإجماع بالتقاطع والعلمانيّة:

في كتاب الليبراليّة السياسيّة والمقالات التي تلته، يقترح رولز بخاصّة فكرة (الإجماع بالتقاطع)(overlappingconsensus)). إنّه يعرّف نظريّته بأنّها (سياسيّة محضة)، أي أنّها، في رأيه، لا ترتبط بقضايا أخلاقيّة، أو دينيّة، أو ميتافيزيقيّة سيدعوها مذ ذاك تصوّرات شاملة للخير comprehensive conceptions of the good. يشدّد رولز هنا على جانب مختلف لتصوّرات الخير: إنّها في الوقت نفسه أكثر خصوصيّة من تصوّر العدالة (المفروض أنّه صالح للجميع)، وأشدّ عمقاً، وأكثر شموليّة، وأقوى (تحفيزا) من حيث أنّها تتعلّق بالالتزامات الوجوديّة والقيم الأساسيّة للحياة، لا بـ (الشأن العامّ)، الأكثر بعداً وتجريداً (على الأقلّ في المجتمعات المعاصرة، بخلاف (الحرارة) المميّزة للنقاش المحتدم بين الديموقراطية المباشرة في اليونان و(حريّة الأقدمين) التي عرّفها-وانتقدها- بنجامان كونستان). إن كون تصوّرات الخير خاصّة يعني فقط أنها ليست مشتركة بين الجميع، وأنّه يراد، في المجتمعات المعاصرة، تبني مبادئ عدالة صالحة للجميع. لا تفترض هذه الحالة مطلقاً أنّ مثل تلك التصوّرات هي أقلّ (أهميّة). على العكس، فمن قلبها، يقول رولز، منتهجاً في ذلك- إلى حدّ ما- المنطق التطبيقيّ،